

الفصل الثاني

خذلان الشعوب:
تقويض دور الأمم المتحدة
في مواجهة أزمات حقوق الإنسان

لم تكن ردود فعل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة¹ على مستوى واقع أزمات وكوارث حقوق الإنسان التي تمر بها كثير من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط تصاعد قدرة تحالف الدول الأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان في العالم مثل روسيا والسعودية والصين ومصر في الهجوم المتكرر على عالمية قيم حقوق الإنسان، وإضعاف المجلس وألياته، بل وحماية أنفسهم وحلفائهم من المساءلة السياسية داخل المجلس عبر عدد من التكتيكات السياسية والدبلوماسية. من ناحية أخرى يفتقد المجلس إلى قيادة دولية فعالة وذات مصداقية تستطيع استنثار نفوذها السياسي، وتحالفاتها الدولية والإقليمية من أجل تقوية المجلس، وتكمينه من مساندة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في اشد المناطق صعوبة في العالم. في هذا الإطار يعرض القسم الأول والثاني من هذا الفصل تحليلاً عاماً لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (المجلس) ودوره في تعزيز حقوق الإنسان في البلدان العربية، ويقدم القسم الثاني لمحة عامة موجزة لأوضاع محددة تتعلق بحقوق الإنسان في المنطقة تأتي على أجندة أعمال المجلس في الوقت الراهن. يهدف هذا الفصل إلى الدعوة للعمل على إعادة تنشيط المجلس وتقوية دوره في النضال المتواصل من أجل حماية حقوق الإنسان.

أولاً: الطبيعة المتناقضة لمجلس حقوق الإنسان:

غالباً ما يجري تصوير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بثلاث طرق مختلفة: كمؤسسة تسيطر عليها مجموعة صغيرة من الدول القوية التي تستخدمها لتحمي نفسها من المساءلة الدولية، وكطرف حاسم وسط حملة مشاعر النضال العالمي من أجل الحرية والكرامة، أو ببساطة كممارسة عديمة الفائدة في المواقف السياسية المظهرية التي لا تنطوي على أهمية تذكر خارج القاعة التي تجري فيها. وفي واقع الأمر، يمكن ملاحظة هذه الجوانب المتناقضة

1- UN Human Rights Council.

الثلاثة معا في نفس الوقت في أي يوم من أيام انعقاد المجلس. ففي حين تأسس المجلس لغرض صريح، هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإنه قد يوظف أيضاً لأغراض أخرى. ففي غياب جهد استباقي قوي للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان، واحترام معايير حقوق الإنسان، يمكن أن يتحول المجلس إلى أداة توفر حماية شرعية للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وتقوض معايير الحقوق العالمية.

في بعض الأوقات أثبت المجلس أنه يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز احترام حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي عام ٢٠١١، بعد وقت قصير من بدء احتجاجات واسعة في العديد من الدول العربية، أطلقت الدول الأعضاء في المجلس عدداً من المبادرات القطرية المحددة للمنطقة.^٢ ولعب اهتمام وسائل الإعلام والتعبئة السياسية التي تولدت حول هذه المبادرات دوراً حاسماً في العديد من الانتصارات الهامة - الإفراج عن سجناء سياسيين، ووقف العمل بقوانين قمعية، ومنع إغلاق منظمة غير حكومية، وما إلى ذلك. وبشكل أعم، ساعد عمل المجلس المتعلق بالمنطقة أيضاً على ضمان إدماج قضايا حقوق الإنسان في السياسات الفردية للدول والهيئات المتعددة الأطراف تجاه الأوضاع الإقليمية، وساعد على جمع أدلة ومعلومات عن الجهود المبذولة حالياً ومستقبلاً لكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

غير أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، كان رد فعل المجلس على التصعيد غير المسبوق للقمع والعنف من قبل الحكومات والمليشيات والجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة قاصراً بشدة. ففي كثير من الأحيان، جنح المجلس إلى النهج "التوافقي" عندما تعلق الأمر باتخاذ إجراءات بشأن بلد محدد، وهي حجة تُستخدم لتبرير التقاعس عن اتخاذ إجراءات، وأصبح السعي وراء القرارات المتعلقة بالتنازل النظري لبعض قضايا حقوق الإنسان يكتسب أسبقية على الإجراءات المطلوبة لمواجهة أزمات حقوق الإنسان في دول محددة.

٢- انظر: التقرير السنوي لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢: "الربيع العربي" في الأمم المتحدة: بين الأمل واليأس، من خلال الموقع الإلكتروني:

<http://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2012/06/the-report-e.pdf> .

ونتيجة لذلك، فإن المبادرات القطرية المحددة القائمة للتعامل مع المنطقة في المجلس قد أخفقت كلها تقريبا في الاستجابة لتفاقم الوضع باتخاذ إجراءات أقوى. وبدلا من ذلك، تحول النضال اليومي إلى مجرد ضمان أن تظل الحالات الحرجة مدرجة على جدول أعمال المجلس أو أن تُضاف إليه. لكن لم يكن المجلس على مستوى مواجهة الحالات الإنسانية المزرية في سوريا وليبيا واليمن.

ولم يكن رد المجلس على المستوى غير المسبوق من القمع الذي أطلقتته حكومات مثل مصر والمملكة العربية السعودية سوى الصمت الثابت والمخجل. وإذا نظرنا إلى المجلس باعتباره خريطة للاتجاهات السياسية العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، فسيكون نهجه الحالي إزاء المنطقة صفحة تصيب قارئها بجزع شديد. ويجب أن تكون أيضا بمثابة دعوة للعمل لمن يؤمنون بأنه لا يمكن أن يتحقق الاستقرار والازدهار الدائمين في المنطقة طالما ظل العالم يتعمى عن القمع الوحشي أو يكتفي بأنصاف التدابير ردا على ما يُرتكب من فظائع.

وفي خطاب رئيسي بشأن الاحتجاجات الواسعة في المنطقة ألقاه الرئيس باراك أوباما في مايو ٢٠١١ اعترف بأن:^٣

الوضع الراهن غير قابل للاستمرار. فالمجتمعات التي يجمعها الخوف والقمع قد تعطي وهما بالاستقرار لبعض الوقت، ولكنها تقف على خطوط التصدع التي ستمزقها إربا في نهاية المطاف... ولا يمكن أن نتردد في الوقوف تماما إلى جانب أولئك الذين يحاولون الوصول لحقوقهم، ونحن نعلم أن نجاحهم سيقوم عالما أكثر سلاما، وأكثر استقرارا، وأكثر عدلا.

وقد تكرر اعتراف الرئيس أوباما بضرورة وضع حقوق الإنسان في صلب السياسة الخارجية تجاه المنطقة على لسان ابرز الساسة وصناع السياسات في جميع أنحاء العالم. غير أنه بعد أربع سنوات، يبدو أن سياسات الولايات المتحدة وغيرها من الدول في مجلس حقوق الإنسان قد نسيت هذه الرؤية الهامة. فالغالبية العظمى من الحكومات التي تقدم نفسها كقادة في النضال

٣- انظر:

<https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-barack-obama-prepared-delivery-moment-opportunity>.

العالمي لحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، مثل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ترفض باستمرار تولي زمام القيادة في المجلس لمعالجة الحالات القطرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وكان أحد ردود الفعل المتكررة على نحو متزايد من جانب ممثلي الحكومات لشرح هذا الرفض وهذه الاستجابة الضعيفة من المجلس إزاء الانتهاكات الخطيرة في المنطقة يتمثل في الاختباء وراء سردية الجغرافيا السياسية القدرية والانهزامية التي تنفي إمكانية القيام بعمل فعال متعدد الأطراف من جانب المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان في المنطقة. وكثيرا ما كان ذلك يأخذ في المجلس شكل الإشارة إلى التصويت "غير المواتي"، والتعبير عن الخوف العام من الفشل إذا جرت محاولة اتخاذ إجراء، أو ببساطة تفضيل العمل "وراء الكواليس" على ممارسة القيادة المتعددة الأطراف.

ثانياً: أزمة القيادة: الدروس المستفادة من الخبرات السابقة للمجلس:

إذا ما تطرقنا للحالات الأخيرة التي جرى فيها محاولات لاتخاذ إجراءات في المجلس لمعالجة حالات قطرية "صعبة" في المنطقة، سنجد في كثير من الأحيان أن ما كان يُعتبر في البداية مستحيلاً بسبب السياق السياسي العام سرعان ما يصبح ممكناً عندما تبدي إحدى الحكومات أو أحد الدبلوماسيين روح القيادة الماهرة والملتزمة. وعلاوة على ذلك، فإن نجاح أو فشل إجراء بعينه، إذا قيس بإسهامه في حماية حقوق الإنسان، كثيراً ما لا يتوقف على "الفوز بعدد الأصوات" أو ضمان "توافق الآراء"، بقدر ما يتوقف على الضغط والوضوح السياسي اللذين يتولدا عن الجهد المبذول.

ففي ٧ مارس ٢٠١٤، في الدورة العادية الخامسة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، انضم ثلاثة وعشرون بلداً إلى إعلان مشترك لإدانة حملة الإجراءات القمعية الشديدة التي شنتها الحكومة المصرية ضد الحقوق الأساسية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة ضد منظمات حقوق

الإنسان.^٤ وكان من بين من انضموا للإعلان دول ذات علاقات مؤثرة مع مصر. وكان ذلك الإعلان بيانا كان الكثيرون يعتقدون وقتها أن من المستحيل صدوره نظرا للجهود الحثيثة التي بذلتها مصر للحيلولة دون صدوره. وألقي البيان على الرغم من التكتيكات السياسية التي لجأت إليها الحكومة المصرية.^٥

ولم يكن ذلك قرارا، ولم يكن هناك أي تصويت عليه. وكان عدد الدول التي انضمت إلى الإعلان منخفضا بمقاييس الأمم المتحدة. ومع ذلك، كان التأثير فوريا وقويا على الحكومة المصرية. فخشية اتخاذ مزيد من الإجراءات في الأمم المتحدة ردا على سلوكها القمعي، شنت الحكومة حملة دبلوماسية واسعة النطاق شملت استدعاء سفراء جميع الحكومات التي انضمت للبيان في القاهرة، وانخرطت في أنشطة دعوة رفيعة المستوى في العواصم في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك من منظور حقوق الإنسان، لعب الإعلان دورا رئيسيا في جهود الدعوة الأوسع نطاقا لحماية منظمات حقوق الإنسان المصرية من تهديدات الحكومة لها بالإغلاق الوشيك في الآونة الأخيرة. وتشبثت هذه المنظمات الحقوقية بفرصة النقاط الأنفاس التي أتاحتها لها ازدياد بروز قضيتها والضغط السياسي التي تولدت من خلال بيان المجلس لكي تعيد تجميع نفسها وتضاعف جهودها من أجل البقاء على قيد الحياة. ونتيجة لذلك، لا يزال العديد من هذه المنظمات يعمل حتى اليوم، وإن يكن في ظل التهديد اليومي بالإغلاق، ويواصل الاضطلاع بدور حاسم في النضال المتواصل من أجل الإصلاح في مجال حقوق الإنسان في البلد.

وأثناء مفاوضات الحكومات بشأن البيان المشترك، أحجمت البلدان، بلدا بعد بلد، عن تولي زمام العملية أو إظهار القيادة بصورة واضحة. فتهديدات الحكومة المصرية بالعواقب الاقتصادية والدبلوماسية السلبية على أي بلد يظهر مثل هذه القيادة قد أرهبت كثيرا من

٤- انظر: "آيسلندا (بالنيابة عن مجموعة مشتركة بين المناطق الجغرافية تضم ٢٣ بلدا)"، في الموقع:

<https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/25thSession/Pages/OralStatement.aspx?MeetingNumber=13&MeetingDate=Friday,%207%20March%202014>.

٥- انظر:

https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/25thSession/OralStatements/Egypt_RR_13_ENG.pdf.

الدبلوماسيين وصناع السياسات. ولكن، بينما كان البيان على وشك الموت، قرر بلد واحد صغير أن يضمن بقاءه؛ فقد قررت سويسرا الإبقاء على البيان، وأبقى دبلوماسي واحد المفاوضات مستمرة في جنيف حتى أمكن العثور على بلد مستعد لإلقاء البيان. ووافق بلد صغير آخر، هو آيسلندا، على قراءة البيان في المساء السابق على اليوم المقرر لإلقائه فيه. وردا على ذلك، حاولت مصر تقويض عدة مبادرات سويسرية في المجلس، لكنها أخفقت في ذلك في نهاية المطاف. كما أن التدايعات الاقتصادية والدبلوماسية القوية التي هدّدت بها مصر سويسرا وغيرها من الدول التي انضمت إلى البيان لم تحدث مطلقاً.

وانكشفت الخدعة التي حاولتها مصر، وفشلت تكتيكات المستخدمة من جانبها. ولكن ذلك لم يستمر لفترة طويلة. فعلى الرغم من لحظات القيادة التي أظهرها عدد قليل من الدول والدبلوماسيين، لم تكن هناك حكومة ملتزمة واحدة على استعداد لتولي زمام القيادة بشأن قضية مصر في المجلس. ونتيجة لذلك، لم تكن هناك متابعة أبداً للبيان المشترك، وتضاعل إلى حد كبير الدور القوي الذي كان المجلس قد بدأ يلعبه في حماية حقوق الإنسان في مصر. وفي غضون ذلك، تشهد حالة حقوق الإنسان في البلد تدهوراً حاداً على مدار العامين الماضيين.

وفي سبتمبر ٢٠١٥، في الدورة الثلاثين للمجلس، دخل سيناريو "مستحيل" آخر حيز الإمكان بفضل بلد وحيد. فردا على تزايد عدد القتلى من المدنيين ممن لقوا مصرعهم في الحرب في اليمن، ونظراً للوضع الإنساني الحرج الذي تغذيه انتهاكات القانون الدولي من جانب جميع أطراف الصراع، قدمت الحكومة الهولندية إلى المجلس قراراً ببدء تحقيق دولي في الانتهاكات التي تحدث في البلد. وكان الأمر الأكثر استثنائية في هذا الإجراء أن المملكة العربية السعودية، التي عادة ما تعتبر "أقوى من أن تحاسبها الأمم المتحدة"، كانت هي الحكومة الرئيسية المسؤولة عن جرائم الحرب المدعى ارتكابها في اليمن.^٦

وربما كان الأكثر إثارة لدهشة البعض أن القرار الذي تقدم به الهولنديون كانت أمامه فرصة حقيقية لاعتماده من قبل الدول السبع والأربعين الأعضاء في المجلس. فوفقاً لخريطة

٦- انظر، على سبيل المثال،

<https://www.hrw.org/news/2016/02/14/yemen-cluster-munitions-wounding-civilians>.

تصويت غير رسمية أجراها عدد من منظمات المجتمع المدني المشاركة في المفاوضات حول القرار، كان هناك ما يقرب من تسعة عشر صوتاً مؤيداً، وأحد عشر صوتاً معارضاً، مقابل سبعة عشر صوتاً غير محسوم ويمكن أن تميل لأي من الاتجاهين تبعاً لجهود الدعوة التي تبذلها الدول المعنية. وبعبارة أخرى، فإن اعتبارات "الجغرافيا السياسية" لم تكن تستبعد بصورة آلية إمكانية إخضاع قوة عظمى إقليمية مدعومة بالنفط مثل المملكة العربية السعودية لتحقيق دولي بتهمة ارتكاب جرائم حرب بموجب إجراء يتخذه المجلس. وأثناء المفاوضات حول القرار الهولندي، تكلمت بلدان متنوعة مثل البرازيل والنرويج لصالح إجراء مثل هذا التحقيق.

ومع استشعار المملكة العربية السعودية في ذلك الوقت أنه لا يمكنها ضمان الفوز في التصويت على القرار الهولندي، فقد شرعت، وفقاً لدبلوماسي في المجلس، في بذل جهود لممارسة ضغط "غير مسبوق" على "أعلى مستويات" الحكومات الرئيسية، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في محاولة محمومة لسحب القرار. وردت هذه الحكومات بالقول سراً إنها ستصوت لصالح القرار الهولندي إذا ما طُرح للتصويت، مع امتناعها في نفس الوقت عن تقديم أي التزام بدعم الجهود الرامية إلى ضمان تلقي القرار الهولندي عدد الأصوات اللازم لتميزه. وحتى ذلك لم يكن كافياً لسحب القرار.

ولكن، لسوء الحظ، في حين أظهر الهولنديون شجاعة في طرح القرار، فإن التزامهم بضمان اعتماده قد شابته التردد. وسرعان ما أصبح واضحاً أن الحكومة الهولندية لم تلتزم إلا بالإبقاء على القرار إذا ما أمكن التوصل إلى "توافق" بين جميع الأعضاء المصوتين في المجلس. وكانت هذه عتبة شبه مستحيلة بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى المتورطة بشكل مباشر في ارتكاب جرائم الحرب المدعاة في اليمن هم من بين الأعضاء المصوتين في المجلس. وفي نهاية المطاف، أدى عدم كفاية التزام الهولنديين بالدعوة للتصويت على القرار إذا ما عارضه أي بلد، ورفض حكومات مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن تدعم بنشاط الجهود المبذولة لضمان اعتماد القرار، إلى دفع الهولنديين إلى سحب القرار قبل التصويت عليه. ولكن ذلك ليس نهاية القصة.

ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن تآكل الدعم السياسي للقرار الهولندي بين بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة استجابة للضغوط السعودية، وسحب الهولنديين له في نهاية المطاف، يمثل فشلا مأساويا للمجلس في اتخاذ الخطوات اللازمة لردع قتل المدنيين الأبرياء وتخفيف الوضع الإنساني في اليمن. ومع ذلك، فحتى القيادة المتردد التي أظهرتها الحكومة الهولندية بتقديمها للقرار كانت قادرة على خلق تدقيق دولي غير مسبوق في الطريقة التي تدير بها المملكة العربية السعودية والأطراف المقاتلة الأخرى عملياتها العسكرية في اليمن، وفي المعاناة الإنسانية الناجمة عن استهداف المدنيين خلال الصراع الدائر. وبمجرد بدء مناقشة هذه المسائل في المجلس، زادت وسائل الإعلام العالمية بصورة كبيرة تغطيتها لجرائم الحرب التي ترتكب في اليمن، وللجهود المبذولة لضمان المساءلة الدولية عن هذه الجرائم. وتستمر هذه التغطية حتى يومنا هذا. ويساعد ذلك على إعادة تنشيط المناقشات في عواصم بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة، في وسائل الإعلام الشعبية وفي الإجراءات الحكومية الرسمية على حد سواء، حول الطريقة التي ينبغي أن تستجيب بها هذه البلدان للاتهامات المتعلقة بارتكاب جرائم دولية في اليمن، عندما يرتكب بلد حليف لها أنواع الفظائع التي تدينها في الحالات الأخرى.

وعلاوة على ذلك، ففي مواجهة إمكانية إجراء تحقيق دولي، اضطرت المملكة العربية السعودية واليمن للموافقة على تعزيز التحقيقات الوطنية في الانتهاكات الحادثة في اليمن، وعلى تمديد وجود مراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة في اليمن، والمكلفين بالإبلاغ عن ما يحدث من انتهاكات في البلد وإطلاع المجلس عن آخر تطورات سير التحقيقات الوطنية. في حين أن هذه التطورات لا تكفي بالتأكيد للحلول محل القوة الرادعة المتمثلة في تحقيق رسمي تجريه الأمم المتحدة، فإنها توفر مع ذلك وسيلة بالغة الأهمية لتحقيق المزيد من تدابير المساءلة الدولية إذا استمر الوضع في اليمن على ما هو عليه أو ازداد سوءا.

ويفيد المثالان الواردان أعلاه في توفير نظرة ثاقبة على الطريقة التي يمكن بها لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن يصبح أداة فعالة لحماية حقوق الإنسان، وعلى الأسباب التي كثيرا ما تجعله يفشل في ذلك، على حد سواء. وقد اثبت المجلس في الماضي أنه يمتلك القدرة على الاضطلاع بدور حاسم في توفير الحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والحجج التي تسوقها البلدان بشأن العوامل السياسية العامة التي تجعل من المستحيل ضمان أن يلعب المجلس هذا الدور تبدو حججا جوفاء عند مواجهتها بالتفاصيل المحددة للحالات التي أصبح فيها المستحيل ممكناً عند إظهار القيادة في القضايا الحاسمة. وقد عانت المبادرتان المذكورتان أعلاه من عدم وجود قيادة مستمرة وحازمة. ومع ذلك، فحتى ما أبدي من قيادة مترددة ولحظية كان له أثره القوي على الجهود الأوسع المبذولة لحماية حقوق الإنسان. فلنتخيل عندئذ ما الذي يمكن أن يحققه في المجلس الأثر المستدام والقيادة الملزمة، إذا كانت مدفوعة بالرغبة في حماية حقوق الإنسان للبشر الحقيقيين في الأماكن الحقيقية.

ثالثاً: الآثار العالمية المترتبة على ضعف القيادة في مجلس حقوق الإنسان:

إن غياب القيادة الطموحة لحماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة قد يترتب عليها آثار بعيدة الأمد وواسعة النطاق بالنسبة لمصادقية النظام الدولي لحقوق الإنسان ككل. فعلى مدى العامين الماضيين، أصبحت المملكة العربية السعودية ومصر وغيرها من البلدان، أكثر جرأة فيما تبذله من جهود ترمي إلى توظيف المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة لإضعاف النظام الدولي لحقوق الإنسان. وذلك من خلال (أ) محاولة تقويض استقلال وقدرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وخبراء الأمم المتحدة الآخرين المعنيين بحقوق الإنسان، (ب) تحدى عالمية معايير حقوق الإنسان بشكل خاص فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرية الرأي والتعبير، (ج) فرض نموذج للنظام الدولي تُستخدم فيه مصطلحات مثل "السيادة" و "مكافحة الإرهاب"، بصورة فضفاضة وغير منضبطة، لجعل أي جهد تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لضمان التزام بلدان معينة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني تقريبا يبدو كما لو كان "تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية" و "تهديدا للأمن القومي".

وباختصار، فإن الفراغ الناجم عن غياب القيادة الدولية لحماية حقوق الإنسان، أصبحت الحكومات تملأه بشكل متزايد لتسهيل إفلاتها من العقاب على الصعيد الدولي، وهي الحكومات التي يتمثل طموحها الأساسي في تقويض الإطار الحقوقي الدولي، وإضعاف استقلال خبراء

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإذا استمر هذا النمط، ستضعف قوة النظام الدولي لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ.

فرص إظهار القيادة في مجلس حقوق الإنسان

ليبيا:

عملا بالقرار ٣٠/٢٨ الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٥، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبت في ليبيا منذ عام ٢٠١٤ "بغية ضمان المساءلة التامة وتجنب الإفلات من العقاب". وستقدم هذه البعثة تقريرها النهائي إلى الدورة الحادية والثلاثين للمجلس في آذار/مارس ٢٠١٦.

وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية حاليا بولاية مفتوحة للتحقيق في الجرائم الدولية التي يُدعى ارتكابها في ليبيا؛ غير أن قدرتها على القيام بالمزيد من التحقيقات محدودة، وفقا للمدعي العام للمحكمة، بسبب عدم وجود موارد كافية.^٧ وبالإضافة إلى ذلك، فقد انهار نظام العدالة الوطني في ليبيا إلى حد كبير، وخلق حالة فعلية من الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد.

وبهذا الشكل، أصبح من اللازم أن ينشئ المجلس آلية تحقيق مخصصة كأداة هامة للردع والمساءلة مستقبلا. وعلى النحو الذي أبرزته رسالة مشتركة من منظمات المجتمع المدني لوفود الدول في جنيف، فإن:

من الأهمية بمكان أن يعلم جميع أطراف الصراع أن أفعالهم محل رصد، وأن المساءلة عن الجرائم الخطيرة هي احتمال حقيقي وليست تهديدا أجوف. إن التقاعس عن القيام بذلك سيشجع

٧- التقرير العاشر المقدم من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، متاح على الموقع:

<https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/otp-rep-unsc-05-11-2016-Eng.pdf>

على الأرجح من يرتكبون تلك الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وسيعزز دورة الإفلات من العقاب بلا نهاية.^٨

إلا أن القرار الذي أصدره المجلس في الجلسة رقم ٣١ أخفق في تشكيل آلية للتحقيق، لكن من المفترض أن يقوم المفوض السامي لحقوق الإنسان بعرض تقرير أمام المجلس في سبتمبر القادم حول تطورات حقوق الإنسان في ليبيا بما في ذلك الجهود الساعية لتحقيق المحاسبة. لكن لتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على الحكومة الوليدة في ليبيا وغيرها من الحكومات، وبخاصة من شاركوا أو يواصلون المشاركة في العمليات العسكرية في ليبيا، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لدعم التحقيقات التي تقوم بها الأمم المتحدة.

فلسطين:

ناقش المجلس في مارس ٢٠١٦ تقريراً صادراً عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها البعثات الثلاث التي أنشأها مجلس على مدى السنوات السبع الماضية للتحقيق وضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك بعثة لتقصي الحقائق في غزة في عام ٢٠٠٩، وبعثة لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات في عام ٢٠١٢، ولجنة تحقيق بشأن غزة في عام ٢٠١٥.

وقد تم اختيار مقرر خاص جديد للأمم المتحدة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة في بداية عام ٢٠١٦ بعد أن استقال المقرر السابق قبل انقضاء مدته نتيجة لإحباطه بسبب الغياب التام لتعاون إسرائيل مع ولايته.

ولا ينبغي للدول الأعضاء والمراقبة في الأمم المتحدة السكوت بعد الآن على رفض إسرائيل الدائم للتعاون مع آليات حقوق للأمم المتحدة، ورفضها العدائي لكل توصيات منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة تقريباً. وفي عام ٢٠١٦، ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم

٨- متاح على الموقع: www.cihrs.org

المتحدة تنفيذ إجراءات ترمي إلى ضمان التعاون من جانب إسرائيل، وتنفيذ توصيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة متابعة هذه الأهداف في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

أولاً، ينبغي للمجلس التحقيق في رفض إسرائيل التقيد بالمعايير القانونية الإنسانية الدولية ودمجها في قواعد الاشتباك لقواتها العسكرية.

ثانياً، ينبغي للمجلس التحقيق في فشل النظام القضائي الإسرائيلي في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذا الإفلات من العقاب.

ثالثاً، ينبغي للمجلس إجراء استعراض شامل لرفض إسرائيل التعاون مع آليات المجلس وعدم تنفيذها للتوصيات السابقة، وإيجاد وسائل لمعالجة هذا الفشل.

رابعاً، ينبغي للمجلس وضع قائمة بالأعمال التجارية التي تحقق أرباحاً من أنشطة الاستيطان، واتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الممارسات غير المشروعة.^٩

وأخيراً، يجب على الدول أن تتخذ إجراء بشأن الطلب الذي قدمه منذ وقت بعيد اثنان من المقررين الخاصين للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأن تشرع الأمم المتحدة في إجراء تحقيق في الوضع القانوني "للاحتلال الإسرائيلي الممتد". وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تحدد الأمم المتحدة ما إذا كان ينبغي تصنيف سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة باعتبارها شكلاً من أشكال الفصل العنصري والاستعمار.

وقد لعب وفد فلسطين في المجلس دوراً قيادياً خلال الجلسة ٣١ لمجلس حقوق الإنسان لكي يتضمن قرار المجلس فقرة حول طلب تحديد قائمة بأسماء الشركات الدولية التي تعمل

٩- للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر:

The UN Human Rights Council and the Occupied Palestinian Territory: A Toolkit to Operationalize Recommendations and Ensure Implementation

متاح على الموقع:

<http://www.cihrs.org/?p=18337&lang=en> .

وتجني أرباحاً في المستوطنات الإسرائيلية في الراضي المحتلة الفلسطينية بالمخالفة للقانون الدولي. وقد أبدت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معارضة لمسودة القرار.

اليمن:

تم تسليط الضوء على حالة اليمن في مجلس حقوق الإنسان في موضع سابق من هذا الفصل. والتحدي الرئيسي الذي يواجهه المجتمع الدولي في ضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد يتمثل في مشاركة المملكة العربية السعودية في ارتكاب جرائم حرب مُدعاة، وفي محاولاتها لاحقاً لضمان إضعاف إجراءات المجلس بشأن هذه المسألة.

ومن المقرر أن تصدر مفوضية حقوق الإنسان، في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في اليمن والتقدم المحرز في التحقيقات الوطنية. وإذا ظلت التحقيقات الوطنية حتى ذلك الوقت عاجزة، نتيجة لانعدام القدرة أو الإرادة السياسية، عن إنجاز مهمتها بشأن المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في البلد في ذلك الوقت، فكما ورد في رسالة مشتركة من المجتمع المدني إلى المجلس في بداية عام ٢٠١٦^{١٠}:

يجب على مجلس حقوق الإنسان العمل على تنفيذ ولايته بتعزيز المساءلة وإنشاء آلية دولية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يُدعى ارتكاب جميع أطراف الصراع في اليمن لها. ويجب أن يقوم التحقيق بإثبات الوقائع وجمع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات والحفاظ عليها بهدف ضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في محاكمات عادلة.

١٠- رسالة مشتركة من منظمات المجتمع المدني:

Human Rights Council: Create an international investigating mechanism for Yemen
متاحة على الموقع:

<http://www.cihrs.org/?p=18161&lang=en>.

سوريا:

يوصل مجلس حقوق الإنسان الاضطلاع بدور هام في توثيق وجمع الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا، من خلال لجنة التحقيق المنشأة في عام ٢٠١١، بما في ذلك جمع الأسماء المحددة للأفراد وتحديد التسلسل القيادي لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية عن هذه الانتهاكات. ولا تزال روسيا والصين تعرقلان، في مجلس الأمن، تفعيل المحكمة الجنائية الدولية في هذا الشأن. وعلى هذا النحو، تظل لجنة التحقيق هي الهيئة الدولية الوحيدة التي تضطلع بهذا الدور.

ومع ذلك، فإن المفاوضات السياسية حول سوريا في المجلس أصبحت تفتقر إلى الإلحاح بشكل متزايد. وهناك حاجة ماسة لدبلوماسية أكثر شجاعة وإبداعاً لمعالجة هذه المسألة.

ويمكن للبلدان، ويجب عليها، بذل المزيد من الجهد في المجلس:

١- لمتابعة توصيات لجنة التحقيق للسعي وراء ضمان المساءلة من خلال استخدام الولاية القضائية العالمية، أو إنشاء محكمة دولية خاصة من خلال قرارات محددة تحت على اتخاذ إجراءات واقتراح الخطوات التي يجب على الأطراف المعنية اتخاذها لتحقيق المساءلة من خلال هذه الوسائل؛

٢ - إطلاق مبادرات في المجلس تسعى إلى التركيز على وضع الضحايا، وتسليط الضوء على المعاناة الإنسانية التي تسببها انتهاكات القانون الدولي. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات إنشاء فريق رفيع المستوى في المجلس لإبراز الضحايا السوريين أو شهود العيان على الجرائم المرتكبة في سوريا، بما في ذلك جريمة الاختفاء القسري، والهجمات العشوائية على المدنيين و/أو التعذيب.

حالات بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يلزم أن يلتفت إليها المجلس بصورة ملحة:

خلال العام الماضي، ورغم حملات القمع غير المسبوقة التي شنتها مصر والمملكة العربية السعودية على الحقوق الأساسية وانتهاكات حقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية، أخفق المجلس والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في معالجة هذه الحالات بطريقة معقولة. ولم يكن لهذا التردد من نتيجة سوى تشجيع هذين البلدين على مواصلة السياسات القمعية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تشعل العنف، وتسهم في زعزعة الاستقرار، وتغذي التطرف العنيف والإرهاب.

ولا يمكن علاج هذا الإخفاق إلا إذا قرر بلد أو مجموعة من البلدان إظهار قيادة حازمة، وملتزمة بتعزيز مبادئ حقوق الإنسان داخل المجلس، وفي حين أن هناك حاجة لصدور قرار رسمي في المجلس بشأن حالتي هذين البلدين، فإن هناك مجموعة أخرى من الإجراءات التي يمكن وينبغي اتخاذها على وجه السرعة، فالقاء إعلانات مشتركة من قبل الدول أمام المجلس، أو إدراج حالتي هذين البلدين باستمرار في مداخلات الدول في المجلس، أو إجراء مناقشات عاجلة بشأن هاتين الحالتين هي مجرد أمثلة قليلة للإجراءات الممكنة التي يمكن للدول اتخاذها، والتي لا تستلزم اتخاذ قرار رسمي من المجلس. وينبغي متابعة هذه الخيارات وغيرها.

أخيراً، هناك مشكلة هيكلية مزمنة في مجلس حقوق الإنسان، لم ولن تفلح الإصلاحات المؤسسية المحدودة في تجاوزها. فالمجلس هو انعكاس لعلاقات دولية، والقرار في المجلس هو للحكومات، ومهمة الحكومات في النهاية هي تعزيز مصالح دول، يتفاوت لديها بشكل هائل وزن اعتبارات حقوق الإنسان في سياستها الخارجية. قد يصل إلى الصفر مثلما هو حال بعض الدول العربية، ويصل إلى ذروته لدى بعض الدول الإسكندنافية. ولكن هذه الدول لا تمثل وزناً كبيراً للأسف في العلاقات الدولية، كما أنه ليس لديها الطموح للعب دوراً قيادياً في مجلس حقوق الإنسان. بينما الدول الديمقراطية الصاعدة حديثاً في "الجنوب" تهيمن عليها سياسات استقطابية "جنوب/شمال"، لا يستفيد منها سوى الدول التسلطية في الجنوب. أما دول "الشمال" التي لديها طموحاً نسبياً، فإنها تمارس الدور القيادي بشكل انتقائي وفقاً لمصالح متغيرة، قد

تتعارض أو تتسق مع قيم واعتبارات حقوق الانسان العالمية، أو قد تؤدي بها الى الاستكاف
عن لعب دورا قياديا فى قضية بعينها.